المفهوم الموسع للتنمية

- في بداية الخمسينيات تم ربط مفهوم التنمية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو نمو متوسط دخل الفرد.
- اهتمت الكتابات الأولى بربط النمو بالتكوين الرأسمالي.
- تم التحول لاحقا للتركيز على الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية.
- تم التحول من الاهتمام بالتصنيع، والتحول من الاهتمام بالزراعة، إلى الاهتمام بكفاءة التصنيع وتنافسيته.
- ورغم ذلك استمر مؤشر معدل نمو دخل الفرد باعتباره مؤشرا للتنمية.

- بدأ الاهتمام منذ السبعينيات من القرن الماضي ببروز مؤشرات أخرى للتنمية مثل: خفض الفقر، والبطالة، وبالشكل الذي يهتم بنوعية الحياة وتوفير مستلزمات الحياة، بالإضافة إلى الغذاء، مثل الملبس، والسكن، والعناية الصحية، والتعليم (مؤشر التنمية البشرية) .

- في التسعينيات قدم أمراتا سن A. Sen مفهوما أوسع للتنمية باعتباره مناظرا للحرية Development as Freedom : عملية توسيع حريات البشر الحقيقية التي يتمتع بها البشر خدمة لرفاهيتهم الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، والحقوق السياسية (Sen, 1999، وعلي، و ، 2004). ولا ينظر لهذه الحريات على أنها أهداف للتنمية فقط، بل على أنها وسائل لبلوغها، فالحرية السياسية تساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي، وكذلك تساعد في توسيع الفرص الاجتماعية في المشاركة الاقتصادية. كما أن الرفاه الاقتصادي يدعم التسهيلات الاجتماعية، ويقوي من الحقوق السياسية.

- وبالتالي فإن الغاية النهائية من التنمية، حسب رأي سن، هي إيجاد وسط أو محيط يمكن الناس، الناس العاديين، ليحيون حياة جيدة. لذلك فإن التنمية يجب أن توفر لكافة الناس، رجالا ونساءا، الحقوق والفرص والقدرات التي يحتاجونها لممارسة خياراتهم اللازمة لحياة كريمة.

- رغم أهمية هذه التطورات في تحديد مفهوم التنمية إلا أنها لا زالت تعتمد على مؤشرات قابلة للقياس. فمتوسط دخل الفرد ليس إلا مجرد وسط حسابي، كما أن المؤشرات الاجتماعية ما هي إلا متوسطات إحصائية. ومن الصعوبة أن تعكس هذه المؤشرات بشكل واضح درجة رفاه الفقراء. وذلك يشمل الرقم القياسي للتنمية البشرية أيضا.
- لذا فإن هذه المؤشرات يجب أن تحكم نظرتنا إلى مفهوم التنمية وقياسهما، إلا أنها، وللأسف، تفعل ذلك في الكثير من الأحيان. فمن الضروري أن نميز ما بين "الوسائل" Means و "الأهداف" End.

- فالنمو الاقتصادي، والكفاءة الاقتصادية، والتصنيع، كلها وسائل. أما التنمية فهي الهدف.
- أغلب الاهتمام ينصب على مستوى الاقتصادات Economies، إلا أنه من المعروف عن التجميعات Aggregates أنها تخفي أكثر مما تظهر. لذا فإنه من المهم أن نحول الاهتمام من البلدان (الاقتصادات) إلى البشر.

- وكشرط من شروط أن تكون التنمية موجهة للبشر هو أن يكونوا هم اللاعب الرئيسي في عملية التنمية. وفي هذه الحالة فقط يمكن لهؤلاء الناس من أن يدعموا التنمية من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات التي تشكل مسار حياتهم.
- لذا ينظر سن إلى مسألة توزيع نطاق الحريات باعتبارها كل من:

(أ) الغاية الأولية: الدور التأسيسي للحرية.

(ب) الوسيلة الأساسية للتنمية: الدور الأداتي للحرية.

- وتتضمن (أ)، الغاية الأولية أو الدور التأسيسي للحرية، القدرات الأساسية للتخلص أو لتفادي أنواع الحرمان: الجوع، وسوء التغذية، والمشاكل الصحية، وارتفاع معدل الوفيات.
- في حين تتضمن (ب)، الدور الأداتي للحرية، الطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق، والفرص، والاستحقاقات في توسيع حريات البشر.

- قام سن في التركيز على خمسة أنواع من الحريات (ضمن الفئة ب):
  - الحريات السياسية: الحقوق المدنية أساسا .
  - التسهيلات الاقتصادية: الفرص المتاحة للأفراد لاستقلال الموارد بهدف الإنتاج والاستهلاك والإنتاج والتبادل.
  - الفرص الاجتماعية: الترتيبات المتعلقة بالصحة والتعليم واللازمة لممارسة الأفراد للحرية الحقيقية.

- ضمانات الشفافية: ضمان الإفصاح للحد من الفساد وعدم المسؤولية.
- الأمن الوقائي: شبكة الحماية من الحرمان والمعاناة ضد الوقوع في براثن الفقر والجوع بسبب التغيرات المفاجئة.

- كما تبرز مساهمة سن في تعريفه للفقر على أنه "حرمان من الاستطاعة"، بدلا من النظر إليه على أنه تدني للدخل. رغم أهمية هذا التدني كمحدد للفقر. إذ تلعب الظروف والبيئة المحيطة بالبشر دورا أساسيا في تحديد مفهوم الاستطاعة (الفقر)، ومن هذه الظروف:

(i) تأثر الدخل والاستطاعة بالأعمال (احتياجات الأطفال مقابل احتياجات المسنين)، والنوع الاجتماعي (مسئولية الإنجاب والالتزامات القائلية المترتبة على العادات)، والموقع الجغرافي (مثل جفاف، وتصحر، والعنف في المدن الكبرى)، والأمراض المتفشية.

(ii) يمكن أن يكون هناك تفاقم للحرمان في حالة الحرمان من الدخل، ومحنة تحويل الدخل إلى استطاعة. مثل حالة المعاقين الذين يصعب عليهم الحصول على وظائف، وكذلك المرضى. الأمر الذي قد يتطلب دخلا أكبر لتحقيق نفس المستوى من الاستطاعة. معنى ذلك أن الفقر الحقيقي "أي الحرمان من الاستطاعة" يمثل مشكلة أكبر من الفقر الذي تعكسه مؤشرات الدخل فقط.

(iii) تتأثر الاستطاعة بتوزيع الدخل داخل الأسرة بسبب التحيز للنوع، مما يقود إلى زيادة معدل الوفيات، وسوء التغذية، والعناية الصحية واختلافها ما بين الجنسين.

(iv) إمكانية أن يترجم الحرمان النسبي في فضاء الدخل إلى حرمان مطلق في مجال الاستطاعة، كما هو الحال في حالة فقراء البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى الاستقصاء الاجتماعي.

- وبناء على ذلك فإن الفهم الأوسع للفقر من خلال مفهوم الاستطاعة بدلا من مفهوم الدخل يساعد كثيرا في فهم أسباب الفقر والحرمان. ومن ثم نقل الاهتمام من الوسائل (الدخل) إلى الغايات المرغوب في تقفيها، ومن ثم الحريات اللازمة لتحقيق هذه الغايات.